الأمـــم المتحـدة

نداء موجه إلى عمداء كليات الحقوق في جميع أنحاء العالم

"إن القانون الدولي، الذي بدا حتى عهد قريب ساحة خلفية هادئة في بحر الشؤون الإنسانية، أصبح الآن يتناول الآن ميادين لم يكن يمكن تخيلها قبل اليوم. ففي خلال الأربعين عاما الأخيرة، انضمت أمم العالم إلى عدد لم يسبق له مثيل من الاتفاقات التي غطت تقريبا جميع فروع النشاط الإنساني - من قاع المحيطات إلى المناخ الأرضي والفضاء الخارجي. وكان هناك بالفعل نمو مذهل للقانون الدولي العام سوف تتزايد سرعته خلال القرن المقبل. وأصبح من الجلي أكثر من أي وقت مضى وجود حاجة ملحة إلى نظام دولي قائم على القانون"[1]

الزملاء الأعزاء،

إن هذه الرسالة الموجهة إليكم في مطلع الألفية الجديدة سوف تصل إليكم عن طريق المستشار القانوني لوزارة خارجية بلدكم أو بأي وسيلة أخرى. وبغض النظر عن الطريقة التي وصلت بها إليكم، أرجو أن تدخروا من وقتكم الثمين دقائق قليلة للاطلاع عليها.

وتتعلق الرسالة بكم بوصفكم عمداء لكليات الحقوق، وسيكون للقرار الذي تتخذونه بعد قراءتها أهمية كبيرة بالنسبة لجميع من يدرسون القانون في مؤسستكم حاضرا ومستقبلا، والذين تقع عليكم مسؤولية تعليمهم.

وكما يظهر من الاقتباس الوارد أعلاه، فقد أصبح القانون الدولي أحد المكونات التي ما فتئت تزداد أهمية في ذلك النسيج الدقيق الذي يربطنا جميعا داخل البلدان وعبر الحدود. ولقد نشأت أبعاد جديدة عبر الفضاء الإلكتروني وأتاحت شبكة الإنترنت للناس فرصة التواصل في جميع أنحاء المعمورة في غضون عدة ثوان.

---

(1) Brian Urquhart and Erskin Childers: "A World in Need of Leadership: Tomorrow's United Nations", Dag Hammarskjöld Foundation, Uppsala, Sweden. □ 1996

وتضع الظواهر الجديدة تحديات أمام البشرية وأمام هؤلاء المنوط بهم التحكم فيها. وكثير من هذه الظواهر ذو طابع إيجابي ويسهم في نمائنا وفي قدرة الجنس البشري في جميع أنحاء العالم على أن يعيش حياة كريمة. وهناك ظواهر أخرى تشكل تهديدات خطيرة لأمننا المشترك ولا بد من التصدي لها وفقا لذلك. فالحدود لم يكن لها نفس المعنى مثلما كانت في الماضي، وكثير منها الآن كأنه بلا وجود؛ والشركات عبر الوطنية هي دليل على ذلك. ومما يؤسف له أن هناك قوى سلبية تعمل في نفس الاتجاه؛ وأصبحت الجرائم عبر الوطنية تشكل تهديدا للمجتمع المنظم.

ومعظم المحامين الذين يتخرجون من كليات الحقوق سوف يمارسون مهنتهم على الصعيد الوطني. وبالنسبة للغالبية الكبيرة منهم، ستكون مهمتهم تناول مسائل تتعلق إما بالقانون الخاص أو الاقتصادي أو الجنائي. وسوف يلتحق آخرون منهم بأعمال الحكومة أو الإدارة.

بيد أنه يتعين على القانون، كما هو الحال دائما، أن يتكيف مع التطور. فبعض الظواهر التي لم تكن معروفة حتى منذ سنوات قليلة أصبحت تفرض الآن تحديات كبيرة أمام واضعي القوانين. وقد درجت العادة على أن تكون التشريعات نشاطا وطنيا صرفا، وهناك أجزاء معينة من القوانين الوطنية تعد بمثابة تعبير مميز عن تقاليد وعادات بعينها داخل الدولة القومية. بيد أنه في موازاة ذلك فإن هناك تطورا لم يسبق له مثيل في ميدان القانون الدولي.

وقد انطلق هذا التطور من حاجة الدول والشعوب إلى التفاعل، وما نجم عن ذلك من ضرورة إيجاد نظام قانوني دولي مشترك. ومن بين مقاصد الأمم المتحدة إقامة مجتمع دولي يحترم مبدأ سيادة القانون. وتعد حماية حقوق الإنسان أحد العناصر الهامة في هذا الصدد.

وفي مناقشة مع الزملاء من الوسط الأكاديمي حول أفضل السبل للتعريف على نحو أفضل في جميع أنحاء العالم بهذه القواعد القانونية الدولية، استرعى انتباهي أن كثيرا من كليات الحقوق لا تتضمن القانون الدولي ضمن مناهجها. وفي الكليات التي يدرس فيها القانون الدولي، لا يحظى أحيانا إلا باهتمام هامشي، بينما هو يحظى في كليات أخرى بمزيد من التركيز، لكنه لا يمكن القول بأنه يشكل واحدا من أبرز عناصر التعليم في تلك المؤسسات.

وإلى هؤلاء الذين يمثلون كليات الحقوق التي لا يدرس فيها القانون الدولي، أود أن أقول لكم ما يلي. إن الحجة التي تساق غالبا لعدم تدريس القانون هي أنه ليس هناك اهتمام بين الطلاب بهذا الموضوع بالذات، وأنهم في حياتهم الوظيفية المقبلة لن يحتاجوا كثيرا إلى استخدام القانون الدولي. والمقصود ببساطة هو أن دراسة القانون الدولي "لا تفيد". ولئن كان صحيحا أنه في أي جيل معين من طلاب القانون لا يكون هناك الكثيرون ممن يكرسون مستقبلهم الوظيفي للقانون الدولي على وجه الحصر، فإن الافتقار إلى معرفة أو فهم هذا الجزء الهام من القانون من شأنه أن يشكل نكسة خطيرة لأصحاب المهنة من بين الشباب.

وتساق أحيانا حجة مفادها أنه في الأعمال التجارية لا تكون هناك حاجة إلى التركيز على القانون الدولي، ولكن على مواضيع أخرى. فهل لي أن أقول بأن هذه الحجة هي الآن بالتأكيد غير صحيحة. ذلك أنه في أوساط الأعمال التجارية هناك فهم متزايد لضرورة الإلمام بالقانون الدولي وبترابط هذا القانون مع المواضيع الأخرى الأكثر اتساما بالطابع التقليدي. وينبغي إيلاء الاهتمام للأعمال الهامة التي اضطلعت بها في هذا الميدان، على سبيل المثال، لجنة القانون التجاري الدولي التابعة للأمم المتحدة. ولذلك، فإن المحامين الذين يعملون في أوساط الأعمال التجارية ولديهم معرفة بالقانون الدولي بالإضافة إلى اختصاصاتهم الأخرى ستكون لهم ميزة على زملائهم غير الملمين بهذا التخصص.

وأيضا بالنسبة للمحامين الذين يعملون على الصعيد الوطني في اختصاصات أخرى، فإنه من المهم أن يكون لديهم فهم للقانون الدولي ولمدى استناد الكثير من القواعد الوطنية إلى الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في المعاهدات الدولية التي جرى التفاوض بشأنها تحت إشراف الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الحكومية الدولية.

ولذلك، وتقديرا لطلابكم في كليات الحقوق، فإنكم تتحملون مسؤولية كبيرة عن ضمان تدريس القانون الدولي أيضا في كليات الحقوق التابعة لكم.

وإلى الزملاء عمداء كليات الحقوق التي درسوا فيها القانون الدولي، فإنني أود أن أقول ما يلي. من المهم في حالتكم أيضا أن تكونوا على علم بضرورة توفر منهج دراسي جيد في موضوع القانون الدولي. وفي بعض

الحالات قد يتعين على أستاذ ما، بطبيعة الحال، أن يكون مسؤولا مسؤولية مباشرة عن هذا الموضوع. ولكن حتى إذا لم تكن أنت هذا الشخص، من المهم أن تتفهم الآراء التي يعبر عنها زميلك الذي يتولى هذه المسؤولية. ولذا فإنه عند تنقيح المقرر الدراسي الكامل لكلية الحقوق في المرة المقبلة، يرجى التأكد من أن جميع الطلاب المتخرجين من كلياتكم لديهم على أقل معرفة أساسية بالقانون الدولي. وبمعنى آخر، فإن هذا الموضوع ينبغي أن يكون إجباريا قبل منح طالب الحقوق درجة في القانون.

وبالنسبة للزملاء عمداء كليات الحقوق التي يشكل القانون الدولي فيها موضوعا رئيسيا، والذين تكون كليات الحقوق التابعة لهم قد حازت على سمعة دولية في هذا الميدان، فإنني أود أن أقول لهم ما يلي. نرجوكم أن تواصلوا ضرب المثل الطيب. وحاولوا أيضا، قدر الإمكان، تأييد زملائكم في كليات الحقوق الذين لم يسعدهم الحظ بأن يكونوا في مثل موقفكم. وحاولوا، على وجه الخصوص، الاستجابة لطلبات المشورة أو الدعم أو تقديم الأفكار عن كيفية وضع المناهج الدراسية.

ومن أجل مساعدتكم على مواصلة التفكير في هذه المسألة، فقد اتصلت بعدد من الأشخاص من الوسط الأكاديمي الذين أبدوا اهتماما بهذا المسعى وسيكون من دواعي سروري أن يمدوا لكم يد العون في حدود طاقاتهم. ومن المهم بالذات وضع منهج دراسي ملائم وتوفير المعلمين لنشر هذه المعرفة. وتتوفر أيضا عروض بالفيديو وغيرها من المواد التي يمكن نشرها دون تكلفة كبيرة ولكن من شأنها أن تساعد على اتخاذ الخطوات الأولى صوب تعريف الطلاب بالقانون الدولي.

وجميع الأشخاص الذين اتصلت بهم كانت لهم أو لهم حاليا علاقة بالأمم المتحدة. وأسماؤهم كالتالي (للاطلاع على التفاصيل، انظر المرفق): البروفسور نيسوكي أندو (اليابان)، البروفسور جون دوغارد (جنوب أفريقيا)، البروفسور توماس م. فرانك (الولايات المتحدة الأمريكية)، البروفسور موريس كامتو (الكاميرون)، البروفسور فرانسيسكو أوريغو-فيكونيا (شيلي)، البروفسور ألان بيليه (فرنسا)، البروفسور برونو سيما (ألمانيا)، البروفسور بريجيت ستيرن (فرنسا)، البروفسور كريستوفر ويرامنتري (سري لانكا). ووضع كثير من العلماء مناهج دراسية شاملة

تباينت فيها مواطن التركيز بما يعكس اهتماماتهم أنفسهم. ويمكن الاطلاع على أحد المناهج الذي يمكن أن يصلح كنموذج أو كعنصر حفاز بالنسبة للطلاب الناطقين باللغة الانكليزية في حولية معهد القانون الدولي، المجلد 67، دورة ستراسبورغ، 1997 (الصفحات 123- 219 من النص الانكليزي). وهناك أيضا معاهد وأكاديميات يمكن أن تساعد في هذا الصدد، منها على سبيل المثال أكاديمية لاهاي للقانون الدولي.

وبالاضافة إلى ذلك، أعلنت البروفسور شارون أ. ويليامز (كندا) أنها على استعداد لتقديم المساعدة في حالة الاتصال بها. وقالت إن مهمتها ستتمثل في إقامة الاتصالات والتأكد من مشاركة أكبر عدد ممكن من الناس في هذا المسعى، أي أنها، باختصار، ستكون بمثابة جهة للتنسيق. وفي واقع الأمر فإن هذا التنسيق سيكون أول خطوة نحو إنشاء "شبكة عالمية لكليات الحقوق".

ولعلكم تلاحظون أن إشاراتي اقتصرت على ممثلي الأوساط الأكاديمية. وهذا أمر هام لأن المناهج الجامعية ينبغي أن توضع في ظل كفالة الحرية الأكاديمية الكاملة. على أن مكتب الشؤون القانونية التابع للأمم المتحدة هو أيضا، بطبيعة الحال، على استعداد لمد يد المساعدة، وبالذات عن طريق تقديم المعلومات التي يمكن الاطلاع عليها على موقع المنظمة على الشبكة الالكترونية (www.un.org). وستقودكم الأيقونة المعنونة "القانون الدولي" إلى كثير من المصادر الهامة للمعلومات، كما ستقودكم، إضافة إلى ذلك، إلى وصلات إليكترونية لمعاهد أخرى تتخذ من القانون الدولي محط تركيز لها.

واسمحوا لي أن أختتم هذا النداء بالملاحظة التالية. فعلى مدى القرن الماضي، وبالذات منذ إنشاء الأمم المتحدة، تطور القانون الدولي على نحو لم يسبق له مثيل. وأبرز سمات هذا التطور في الوقت الراهن ما تقوم به من أعمال اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية. وعن طريق إنشاء هذه المحكمة، ومن خلال جعل الأفراد يتحملون المسؤولية عما يرتكبونه من فظائع، فإنه من المأمول فيه أن يمكن في نهاية المطاف القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب وتكرار أخطاء الماضي التي تسببت في معاناة الملايين من البشر. وعلاوة على ذلك، فإن نظام معاهدات حماية حقوق الإنسان ما برح يزداد أهمية. وفي واقع الأمر، فإن هذه المعاهدات في كثير من الحالات تعد بمثابة نماذج للدساتير التي يجري اعتمادها أو تنقيحها حول العالم. وهناك

مجالات هامة أخرى من قبيل: قانون البحار، وقانون البيئة، والقانون التجاري الدولي، وقانون معاملة الاستثمارات الأجنبية، وما إلى ذلك. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن يتولد لدى عامة الجمهور فهم للحاجة إلى القانون الدولي بقدر ما لديهم من فهم لعاداتهم وتقاليدهم الوطنية وقيمهم الأخلاقية التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه التشريعات التي تعتمدها برلماناتهم المنتخبة بصورة ديمقراطية.

ومع ذلك، فإنه لا يمكن للمرء أن يتوقع إمكانية انتشار المعرفة بالقانون الدولي بين عامة الناس ما لم يكن هؤلاء المسؤولون عن الأعمال القانونية والتقاليد القانونية في بلدانهم هم أنفسهم على إلمام تام بهذا الموضوع. ولذلك، يتحمل المحامون مسؤولية خاصة على الصعيد الوطني، وأيضا على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بنشر الحديث عن القانون الدولي. ولكي يتسنى لهم القيام بذلك، يقع عليهم التزام معنوي بتثقيف أنفسهم في هذا الموضوع.

وأيا كان موقعكم في العالم، وبغض النظر عن اختلاف العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، إذا كان لنا أن نقتبس ميثاق الأمم المتحدة، فإن عليكم مسؤولية مشتركة لضمان أن يصبح القانون الدولي جزءا هاما من التعليم الذي تلقنونه للأجيال المقبلة من المحامين في بلدانكم. وينبغي لنا أن نقدر طابع التنوع الذي يصطبغ به عالمنا. ولكن لكي نحمي أنفسنا وأجيالنا المقبلة، ينبغي أن يكون لنا إرث مشترك نخلفه لأجيالنا المقبلة. وهذا الإرث المشترك هو القانون الدولي.

وإنني أتمنى لكم التوفيق في مساعيكم. وبغض النظر عن اختصاص المدرسة القانونية التي تعتبرون أنكم منتمون إليها، فإنني آمل مخلصا أن لا تتغاضوا عن هذا النداء دون اتخاذ مزيد الإجراءات. ذلك أنكم أنتم بالذات لا تتحملون فحسب مسؤولية فريدة، عن القيام بعمل من شأنه أن يؤدي في الأجل الطويل إلى تغيير الحالة في العالم إلى ما هو أفضل، بل إن أمامكم فرصة لا مثيل لها للقيام بذلك. إن المعرفة قوة، والمعرفة المتينة بالقانون الدولي، وبروحه ومبادئه، هي أفضل حماية يمكن أن توفرها البشرية من أجل عالم أفضل.

هانز كوريل
وكيل الأمين العام للشؤون القانونية
المستشار القانوني

هذا النداء وترجمته إلى اللغات العربية والصينية والفرنسية والروسية والاسبانية سيكون متاحا على موقع المنظمة على الشبكة الالكترونية تحت عنوان http://www.un.org/law/counsel/info.htm.

المرفق

Professor Nisuke ANDO
Doshisha University Faculty of Law
Imadegawa Karasuma - Agaru
Kamigyou-ku
KYOTO-SHI 602 8580
Japan
Tel:+81 75 251 3562
Fax:+81 75 251 3076

Professor John DUGARD
(Emeritus Professor of Law
University of the Witwatersrand, South Africa)
Member of the International Law Commission
Department of Public International Law
Faculty of Law
University of Leiden
P.O. 9520
2300 R A LEIDEN
The Netherlands
Tel:+ 31-71-527 7709/7532
Fax:+ 31-71-527 7600
C.J.R.Dugard@Law.Leidenuniv.nl

Professor Thomas M. FRANCK
Murry and Ida Becker Professor of Law
School of Law
Center for International Studies
40 Washington Square South, Room 341
NEW YORK, NY 10012-1099
U.S.A.

Tel:+1 (212) 998-6209
Fax:+1 (212) 995-4653

M. Maurice KAMTO
Professeur à l'Université de Yaoundé II
Doyen de la Faculté des Sciences Juridiques et Politiques
Membre de la Commission de Droit International
B.P. 11261 YAOUNDÉ
Cameroun
Tel:+ 237 21 42 34
Fax:+ 237 21 42 34
braintrust@camnet.cm

Professor Francisco ORREGO-VICUÑA
San Sebastián 2952, Piso 7
Las Condes
SANTIAGO 676 0221
Chile
Tel:+ (56-2) 335-4570
Fax:+ (56-2) 335-4527
forrego@abello.dic.uchile.cl

M. Alain PELLET
Professeur à l'Université de Paris X - Nanterre
Membre et ancien Président de la Commission de Droit International
16 Avenue Alphonse de Neuville
92380 - GARCHES
France
Tel:+33 1 47 41 05 25
Fax:+33 1 47 01 47 41
Apellet102@aol.com

Professor Dr. Bruno SIMMA
Member ofthe International Law Commission
Juristische Fakultät
Ludwig-Maximilians-Universität
Professor-Huber – Platz 2
80539 MUNCHEN
Germany
Tel:+49-89 21-802-742
Fax:+49-89 21-803-841
Simma@jura.uni-muenchen.de

Mme Brigitte STERN
Professeur à l'Université Paris I, Panthéon – Sorbonne
12 place du Panthéon
75231 PARIS
France
Tel:+33 1 44 07 78 37
Fax:+33 1 44 07 78 36
stern@univ-paris1.fr

Professor Sharon A. WILLIAMS
Professor of International Law
Osgoode Hall Law School
York University
4700 Keele Street
TORONTO, M3J 1P3
Canada
Tel:+416 736 5581
Fax:+416 736 5736
sharonw@yorku.ca

Professor Christopher G. WEERAMANTRY
Former Vice-President of the International Court of Justice
1 Dharmaraja Mawatha
COLOMBO 3
Sri Lanka
Tel. & Fax:+94 1 555 028 (Sri Lanka)